



هيئة الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة خبراء الإدارة العامة
الدورة الثالثة عشرة
11-7 أبريل 2014

إحداث تحوّل في الإدارة العامة من أجل تحقيق تنمية مستدامة

بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة

من طرف الدكتورة نجاه زروق

najat_zarrouk@yahoo.fr najat6098@gmail.com

3 توجهات و سبل للتفكير

بناء القدرات:
استثمار في إحداث تحول في الحوكمة

وجود توافق عالمي بشأن دور الحوكمة
(أو الحكامة) بوصفها حافظاً للتنمية
المستدامة وغاية في حد ذاتها

من أجل رؤية جديدة في مجال بناء القدرات بوصفها
أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة

مدخل

سياق عالمي و إقليمي و وطني و محلي متسم
بمظاهر العجز والتحديات والتعقيد الشديد
بالنسبة لكافة الدول بغض النظر عن مستوى
تنميتها

تقدم ونجاحات ملحوظة بين 2000 (إعلان
الألفية)، وعام 2012 (مؤتمر ريو + 20)

تعتبر المؤسسات الصلبة
و الكفاءة و الحكم الرشيد حافزا
للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاث
وهدفا في حد ذاته

فرصة: المداوولات الدولية للأمم
المتحدة بشأن جدول أعمال التنمية
لما بعد 2015

أزمة ثقة حقيقية على
مستوى الإدارة العامة

أهم الإشكاليات المطروحة قبل 2015 و ما بعد 2015

- كيف يمكن إرشاد الدول إلى طريق التنمية المستدامة، لا سيما البلدان التي تعاني عجزا كبيرا وتأخرا في مجال التنمية البشرية والمستدامة، والتي سوف لن تتخلف عن الموعد في عام 2015 فحسب، بل ولأنها لا تملك أيضا الهياكل الأساسية اللازمة لتحقيق ذلك؟

- ما هي الكيفية التي تصبح بها الدول ديمقراطية وذات كفاءة وقادرة على المنافسة؟

- ماذا يمكن عمله من أجل جعل القطاع العام يساهم في هذه الدينامكية العالمية، دينامكية التغير الهيكلي، وليصبح دعامة من دعائم التغير التحولي في خدمة التنمية المستدامة؟

- لماذا وكيف يمكن أن يساهم تعزيز المؤسسات، والإدارة والقدرات في تحقيق ذلك؟

- ما هي الاحتياجات من القدرات اللازمة لتحديد الاستراتيجيات و تنفيذها و تتبعها و تقييمها؟

**I- وجود توافق عالمي بشأن دور الحوكمة
بوصفها حافزا للتنمية المستدامة
وغاية في حدّ ذاتها**

تتطلب التنمية المستدامة
بأبعادها الثلاثة، الحكم
الرشيد على جميع
المستويات



أحد التحديات ذات
الأولوية بالنسبة للمجتمع
الدولي: تحويل الحكامة
وتعزيز حكمة تحويلية



أجندة ما بعد 2015
سيادة القانون، احترام حقوق
الإنسان والحريات الفردية
والجماعية، إشراك المواطنين،
المشاركة الفعالة لجميع أصحاب
المصلحة و الفعاليات (المرأة)،
تعزيز الشفافية والمساءلة،
مؤسسات فعالة وتتسم بالكفاءة،
وتعبئة الموارد اللازمة...
كميسرين للتنمية المستدامة

مقتطف

من أجل شراكة عالمية جديدة

تقرير مجموعة الشخصيات رفيعة المستوى المكلفة ببرنامج التنمية لما بعد عام 2015

”وجود مؤسسات ذات جودة، هو أن يكون تواجد العناصر المكونة الأساسية لإعداد مستقبل مزدهر و دائم. سيادة القانون، وحرية التعبير ووسائل الإعلام، وتنوع الاختيارات السياسية والمشاركة الفعالة للمواطنين، والوصول إلى العدالة، وموقفاً مسؤولاً وغير تمييزي من جانب الحكومات، والمساهمة في تطوير المؤسسات العامة والخاصة بهم قيمة جوهرية و على حد سواء وسيلة تحقيق غاية وهدفا في حد ذاته ”

هذا التحول و التطور لا يمكن أن يحصل دون تأهيل و احتراف الأفراد و المؤسسات والمجتمعات على جميع المستويات و من تم تكمن أهمية موضوع بناء القدرات في أجندة التنمية لما بعد

2015

II- بناء القدرات

استثمار في إحداث تحول في الحكامة

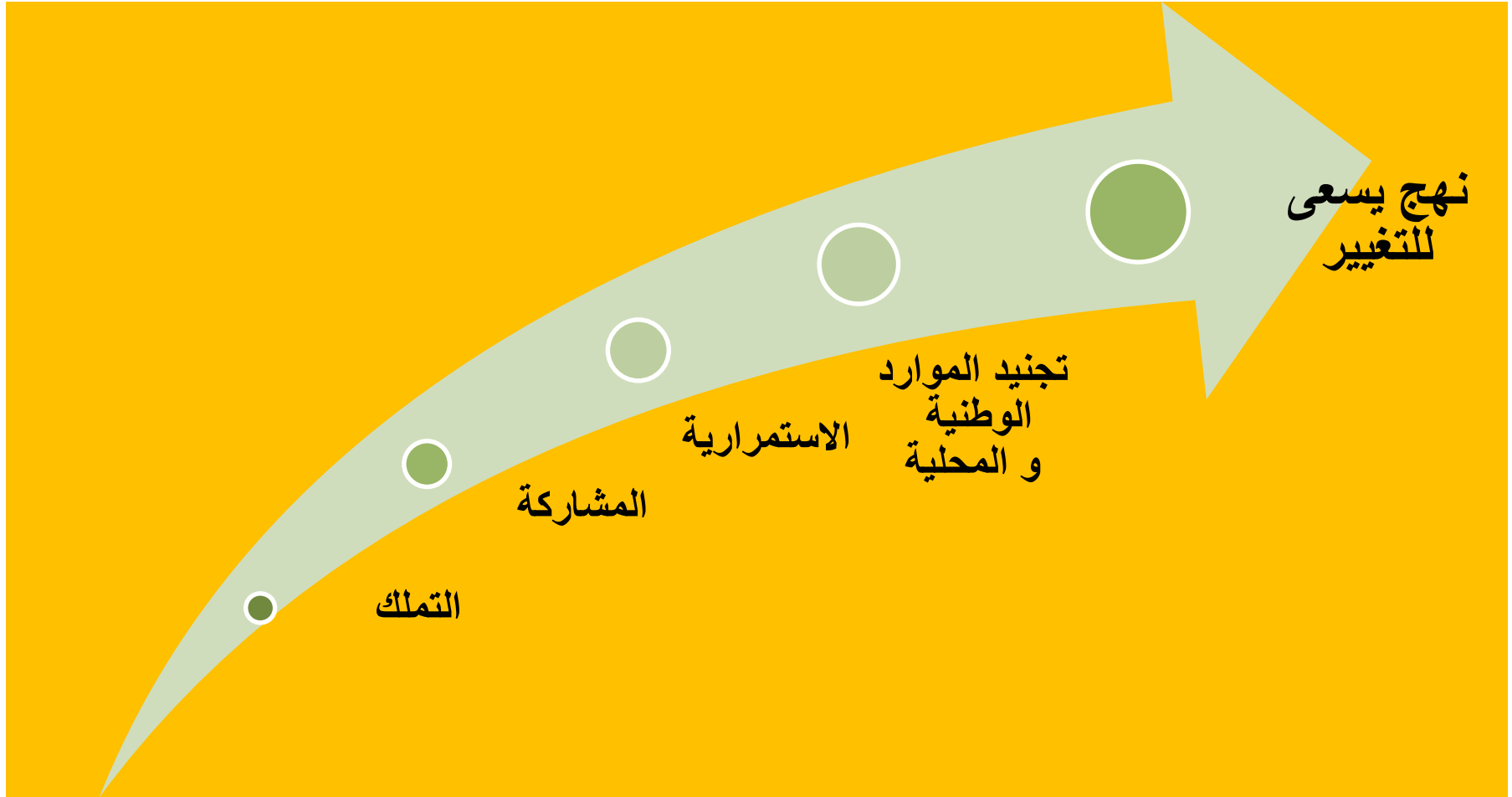
1- ماذا نلاحظ؟

- ❖ اقتصاد يزداد عولمة واندماج
- ❖ مظاهر العجز في مجال القدرات والمهارات
- ❖ مظاهر العجز و النقص على جميع مستويات الحكامة
- ❖ مظاهر العجز في النمو والقدرة التنافسية
- ❖ مظاهر العجز في التنمية البشرية
- ❖ مظاهر العجز في التنمية المستدامة

2- بناء القدرات: ماذا يعني؟

- ❖ **تعريف ضيق** يرتكز بالأساس على تعزيز المؤسسات و على المؤهلات و على الجوانب الاقتصادية أو التقنية (الفنية)
- ❖ **تعريف واسع**: بناء القدرات هو عملية بموجبها يمكن للأفراد، والمؤسسات و المجتمعات اكتساب الوسائل اللازمة لإنجاز المهام، وحل المشاكل، وتحديد وتحقيق الأهداف. ويجب أن يفهم ذلك على ثلاثة مستويات مترابطة: الفردية والمؤسسية والمجتمعية، مع حشد واعتماد عدة مناهج، أساسا النهج القائم على المشاركة

3- بناء القدرات، نهج مبني على مبادئ أساسية



4- بناء القدرات: إرادة قوية للتغيير

- ❖ وجود العديد من المبادرات التي تستهدف الإدارة العامة، على المستوى الوطني و/أو المحلي، فضلا عن مختلف مكونات المجتمع المدني
- ❖ يقوم بها العديد من الفعاليات الوطنية و الدولية (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكالات التنمية، المنظمات الدولية، المانحين...)
- ❖ كثيرا ما تكون مشفوعة بتوفر عرض للتمويل، سواء الوطني أو الدولي بدون أي إطار استراتيجي
- ❖ لضمان الفعالية والكفاءة لمثل هذه المبادرات: ينبغي أن تكون العملية عملية ذاتية، استناداً إلى قيادة احسب البيئة المعنية، و إلى استراتيجية، تقوم على أساس حكمة رشيدة مبنية على المشاركة الضرورية لإنشاء البيئة اللازمة للتنمية والتقدم في البلاد

5- عملية تتطلب بعدا شاملا و وطنيا

يمكن أن يساهم بناء القدرات في تعزيز ثقافة جديدة للحكامة الرشيدة. الجيدة من أجل:

- (1) ضمان إدارة اقتصادية سليمة
- (2) ضمان الإنجاز الفعال للخدمات
- (3) تحقيق التمكين الاجتماعي للسكان
- (4) المضي قدما في طريق التنمية المستدامة

6- نطاق واسع للتطبيق

- ❖ الهيئة التشريعية
- ❖ الهيئة التنفيذية
- ❖ السلطة القضائية
- ❖ الحكومات المحلية (1)

مؤسسات الدولة التي تجسد سيادة القانون (التعددية والفصل والتعاون بين السلطات، والديمقراطية، والتنوع...)
والنظام والأمن

- ❖ لقد تم تهميش هذه الفعاليات في وضع وتنفيذ البرامج المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية
- ❖ تعرف كذلك عجزا كان وراء التأخر في إنجاز هذه الأهداف
- ❖ سيكون لها وقع كبير في وضع و تنفيذ أجندة التنمية لما بعد 2015

المؤسسات غير الحكومية التي تجسد يوميا التنوع و الديمقراطية و التي تعمل على تحويل صيغ الحكامة الكلاسيكية وقد تحتاج أيضا لتحول في سبل تدبيرها

(1) مصطلح عام يستخدم لوصف مجموعة من المؤسسات، ويختلف اسمه حسب البلد (المدن، البلديات، الجماعات الترابية، المناطق الحضرية، المقاطعات، الولايات، العمالات، الأقاليم، الدولات الفدرالية...)

مقتطف:

من أجل شراكة عالمية جديدة

تقرير مجموعة الشخصيات رفيعة المستوى المكلفة ببرنامج التنمية لما بعد عام 2015

”تدعو شعوب العالم لتحسين الحكامة. سواء كان ذلك بالنسبة لأعضاء البرلمان أو للسلطات المحلية، والحكومات الوطنية أو النظام المتعدد الأطراف، الناس يريدون القيادة القائمة على المبادئ الأخلاقية. أنهم يريدون التمتع بحقوق الإنسان والاعتراف بهم أمام القانون. أنهم يريدون أن تسمع أصواتهم، وأن تكون المؤسسات شفافة ومصيغة و مؤهلة ومسؤولة. أنهم يريدون أن يكون لهم صوت أكثر حول كيف يتم نهج الحكامة. يمكن للجميع المشاركة بنشاط لتحقيق رؤية 2030 والإسهام في تحولات عميقة. المجتمع المدني يجب أن يلعب دوراً محورياً، هاما، مما يتطلب أن توفر مساحات لأولئك الذين يرغبون في المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار»

III- من أجل رؤية جديدة في مجال بناء القدرات بوصفه عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة

أ- تعزيز ووضع و النهوض باستراتيجيات وطنية شمولية

❖ استراتيجية وطنية شمولية تنفذها قيادة تحوُّلية وملتزمة
وكفوءة وأخلاقية

❖ تقوم بإدماج جميع أبعاد الحكامة، و مختلف أبعاد بناء
القدرات المشار إليها أعلاه وكذا الأبعاد الثلاثة للتنمية
المستدامة

❖ استناداً إلى نهج تشاركي يشمل جميع مكونات المجتمع وكل
الجهات الفاعلة ذات الصلة

ب- اقتراح خريطة طريق نموذجية لبناء القدرات على المستوى الوطني و/أو المحلي

بدءاً من الفرضية القائلة بأن "ليس هناك أي طريقة أفضل"،
وأنه ينبغي أن نتجنب الممارسات أو الوصفات الخارجية
المبنية على "تسليم المفتاح"، فبناء القدرات بطريقة منسقة
وفعالة ومستدامة يتطلب:

- ❖ وجود إطار استراتيجي يستند إلى تفكير مسبق للعمل
- ❖ مع مراعاة السياق وبيئة البلد المعني
- ❖ انطلاقاً من نهج تفاعلي، شامل، تشاركي، تكراري، يتضمن
على الأقل ما يلي:

1- توضيح الرؤية

سنيكا: "لا ربح مؤاتية للذي لا يعرف وجهة قبلته"

"إذا كنت لا تعرف أين أنت ذاهب، أي مسار سوف يكون دليلك"

❖ **صياغة الاستراتيجية:** عملية تخطيط استراتيجي يستند إلى رؤية واضحة للمستقبل الذي نريد، مع تحليل البيئة الخارجية والوضع الداخلي، والأولويات والأهداف ورؤية مستقبلية (نحو ما هو حيوي ومستدام على المدى المتوسطة أو الطويل)

❖ **إجراء التشخيصات التشاركية اللازمة،** بحشد جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تقييم القدرات القائمة، العجز، تحديد الاحتياجات (الدراسات الاستقصائية، مقابلات، الاستبيانات، مجموعات التركيز، والدراسات الاستقصائية، وفقا للجمهور المستهدف)، تحديد الاتجاهات والأهداف، ووضع وتحديد الخيارات

❖ **التأكد من أن الاستراتيجية تستهدف، بطريقة متوازنة، جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة،** فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

❖ **التأكد من أن الاستراتيجية متماسكة** ومنسقة وشرعية و شاملة، وشفافة و قابلة للإستمرارية و ذات مصداقية وفعالة ومرنة و مبنية على الاحتراف و النتائج و مستدامة

2- تنفيذ الإستراتيجية بطريقة احترافية

التشريعات، والخطط والسياسات القطاعية، والموضوعية أو الجمهور المستهدف (أجهزة الدولة، الحكومات المحلية، الهيئات غير الحكومية، الموارد البشرية و المنتخبون...) وفقا للإطار القانوني القائم
❖ مع التركيز على الأدوار و المهام والمسؤوليات، الالتزامات ومستويات الكفاءات والأهداف والنتائج المرجوة
❖ تطوير المهارات والقدرات للفرق المكلفة بتنفيذ الاستراتيجية
❖ العمل على تكييف المؤسسات والإجراءات العملية

الإطار المؤسسي
و التنظيمي

❖ وضع الميزانية وإدارتها وتنفيذها، ولا سيما عن طريق تعبئة موارد إضافية، وطنية أو أجنبية
❖ التأكد من أن الميزانيات تشاركية وتراعي الفوارق بين الجنسين

الإطار المالي
و الميزانية

❖ ضمان ترتيب السياسة العامة لبناء القدرات ترتيبا متسقا من خلال توفير آليات التنسيق والاعتراف بالأهداف المشتركة المنشودة

ضمان الإلتقائية

مع مراعاة التنوع والفوارق بين الجنسين كمحاور للتقدم لمكافحة التمييز وعدم المساواة بين المرأة والرجل

نظم المعلومات و المعارف وقواعد البيانات استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و التواصل دعم الإدارة الإلكترونية دعم التشبيك

لضمان اتخاذ القرارات والمبادرات الصائبة، بالاعتماد على
بيانات و معلومات موثوق منها، إنتاج وإدارة وتشغيل وإيصال
المعلومات باحترافية و بالسرعة و الفعالية المطلوبة
❖ لضمان الشفافية
❖ للمساهمة في التنمية المستدامة (سياسة صفر ورقة) وكسب
القرب (تطوير مناهج التدريس والتعلم عبر الإنترنت و عن بعد)
دعم و تشجيع التشبيك كقوة في عصر الثورة الرقمية

مع كل فاعل، وطني أو أجنبي، من القطاع العام و القطاع
الخاص، من شأنه أن يضيف قيمة مضافة للإستراتيجية
(الوزارات، وكالات التنمية، الجماعات الترابية، المؤسسات
العامة و الشبه-عامة، الجامعات و المدارس العليا، المجتمع
المدني، الوطني و الدولي، السفارات، الهيئات الدولية،
المانحون....)

تعزيز الشراكة والتعاون المفيد لكل الأطراف "رابح-رابح"

- ❖ تحديد الاحتياجات
- ❖ اختيار المواضيع و الأنشطة
- ❖ تحديد الفئات المستهدفة
- ❖ انتاج دفاتر التحملات و المراجع
- ❖ تحديد مقدمي الخدمات، والتفاوض معهم
- ❖ دراسة و الموافقة على الوحدات التدريبية و المواد موضوع بناء القدرات
- ❖ دعوة المشاركين داخل آجال معقولة
- ❖ إتاحة مكان مجهز بالأدوات و المواد التدريبية
- ❖ تنفيذ النشاط، والإشراف عليه و إدارته
- ❖ توجيه المجموعات المستهدفة و متابعة تقدّمها وإرشادها
- ❖ تزويد المشاركين بوثائق سهلة الاستعمال تكون لهم دليلاً عملياً
- ❖ تثمين النشاط و المستفيدين منه و الشركاء فيه بمنحهم شهادات تقدير
- ❖ تقييم النشاط أثناء التنفيذ وبعده
- ❖ جمع المواد و تكوين مجموعات و ثائق (لا سيما مجموعات التدريس،
و أدوات العمل، و الوحدات التدريبية، و التقارير، و الوثائق)
- ❖ العمل على رسملة كل هذه الأنشطة

**خلال تنفيذ برامج بناء
القدرات
العمل على احترام
مختلف المراحل
المتعارف بها دولياً**

عندما يكون للإدارة جهازها الخاص أو لمّا تستعين في التدريب أو بناء القدرات بجهات خارجية، وخاصة منها الجامعات والمعاهد العليا، ينبغي التأكد من أنها تستوفي معايير الامتياز، كما حددها بصورة مشتركة كل من مديرية الإدارة العامة وإدارة التنمية، والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة، والمعهد الدولي للعلوم الإدارية (2008)، وهي:

- ❖ الالتزام بالخدمة العامة
 - ❖ الدفاع عن قيم المصلحة العامة
 - ❖ الجمع بين المعارف والممارسة
 - ❖ تقديم الخدمات للمجتمع المحلي
 - ❖ أهمية المدرّسين
 - ❖ الانفتاح على البيئة الموجودة (التنوع في الأفكار والمشاركة)
 - ❖ مناهج ذات أهداف محددة بإحكام، ومراعاة أفكار الشركاء
 - ❖ موارد كافية و مواتية
 - ❖ المواءمة بين التعاون وروح المنافسة
- وإذا ما استعصى القيام بذلك، ينبغي دعم هذه الأجهزة بحيث تسير تدريجياً في هذا الاتجاه

**إدماج و احترام
معايير الجودة
و التميز بالنسبة
للأجهزة المشرفة
على بناء القدرات**

- ❖ بناء القدرات بالاستعانة بمدربين من داخل الإدارة لإضفاء قيمة على الخبرة المكتسبة
- ❖ دعم خلق مجموعة من الخبراء المحليين
- ❖ بناء القدرات من خلال الاستعانة بالنظراء
- ❖ اللجوء إلى المصادر الخارجية، وإلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعزيز بناء القدرات
”حسب الطلب“
و بطرق مختلفة

- ❖ تتبع الأنشطة بصفة احترافية
- ❖ إجراء تقييم منهجي ودوري لمختلف مراحل تنفيذ الإستراتيجية أو برامج بناء القدرات
- ❖ القيام من خلال عملية تكرارية بتصميم أو إصلاح الهياكل المؤسسية أو التشريعية أو هياكل الحكامة أو الإدارة، تقويمها وتعديلها

التتبع
التقييم
التقويم
الإصلاح

- ❖ بناء و ضمان الإستمرارية
- ❖ رسمة النتائج
- ❖ الاستفادة القصوى من الخبرات الماضية وتجنب تكرار ما سبق في كل مرة

الإستمرارية
و الرسمة

❖ خلال جميع المراحل المتعلقة ببناء القدرات
❖ نشر المعلومات من خلال استعمال الوسائل
التقليدية (الوسائل السمعية – البصرية، الصحافة
المكتوبة، الراديو، التلفزة، تنظيم أيام مفتوحة،
الندوات العمومية، الإعلانات، الملصقات...)
و الحديثة (الأرنتيت، البريد الإلكتروني، البوابات
الإلكترونية...)
❖ دعم و تشجيع الشفافية

أهمية التواصل مع
المواطنين
و تحسيسهم

❖ العمل، بناء على مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005)، على الاستفادة على أفضل وجه من مساهمة ودعم التعاون المتعدد الأطراف أو الثنائي، وكذلك المعونة الدولية، اللذين يمكن أن يتخذا عدة أشكال : المساهمة في التمويل، والخبرة، والأدوات، والممارسات الجيدة

❖ الدور الهام الذي يلعبه قطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية و مديرية الإدارة العامة و تدبير التنمية لدى هيئة الأمم المتحدة، في هذا الصدد

ضمان حكامه جيدة
على مستوى
التعاون الدولي
و المعونة الدولية

3- بناء القدرات على مستوى الأفراد: استثمار في العنصر البشري

ينبغي أن تهدف كل مبادرة لبناء القدرات، أولاً وأخيراً، إلى الاستثمار في رأس المال الأعلى قيمة بالنسبة لكل بلد، ألا وهو الرأس مال البشري:

❖ بوصفه "داعماً للتقدم ومصدراً للثروات وكذلك أداة للتحويل وإدارة الموارد الأخرى وإدماجها في مسيرة التنمية" (صاحب الجلالة الملك محمد السادس)

❖ و"لإزالة القيود" عن الطاقات البشرية في القطاع العام وتمكينها من تحقيق المزيد من الابتكار، والإبداع، والرفع من أدائه وقدرته التنافسية

4- بناء القدرات على مستوى المؤسسات: إعطاء الأسبقية للفاعلين المحليين كفاعلين للإبداع و التغيير و انطلاقاً من مبدأ التفريع

- ❖ الديمقراطية و الإستقلالية الحقيقية و الفعالة
- ❖ التنظيم و الحكامة و التدبير

❖ الحكامة و التدبير الحضري

- ❖ الوقع على رفاهية المواطنين و مكافحة الفقر و دعم التنمية في المجالات الحيوية: (الحالة المدنية، التعليم، الصحة، السلامة، السكن، التعمير، النقل و النقل الحضري، البنيات التحتية، مراكز الترفيه، التطهير....)

التحديات

- ❖ الإطار المؤسسي (الأدوار، الإختصاصات، المسؤوليات، الموارد، العلاقات مع الدولة، آليات الرقابة...)

- ❖ القيادة القوية و الملتزمة و النزيهة

- ❖ حسن التدبير الإستراتيجي: التخطيط، التقييم، التدبير الإداري، و المالي و تدبير الموارد البشرية

- ❖ أداء و تدبير خدمات ذات جودة

- ❖ إشراك الساكنة من خلال ميكانزمات الحكامة التشاركية، التزام و تعبئة المواطنين، إدماج مقاربة النوع الإجتماعي، مكافحة التمييز بكل تجلياته (الهوية، المجال، الشؤون الإجتماعية، الشؤون الاقتصادية)

مواضيع بناء القدرات

”إزالة الحواجز القائمة أمام اللامركزية وتعزيز نهج ينطلق من القاعدة، ينبغي أن يشمل بناء المهارات المحلية وبناء قدرات الموظفين والقدرات القيادية، وينبغي أن يطل الساكنة بشكل عام خارج القطاع الرسمي وغير الرسمي، لدعم تحقيق الأهداف والغايات المحددة“

الإعلان الذي صدر عقب المؤتمر السابع لحكومات الكومنولث المحلية، كامبالا،
أوغندا، ماي 2013

5- بناء القدرات على المستوى المجتمعي: ضمان مشاركة و تعبئة المواطنين، كخيار استراتيجي

- ❖ لأن مشاركتهم وإشراكهم يقعان في صلب فكرة الديمقراطية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي
- ❖ فمشاركة المواطنين و إشراكهم يعزّزان شرعية القرارات، ويفرضان احترام الالتزام بالمساءلة، وهما من المبادئ الأساسية للحكمة، وقيمتان جوهريتان (المواطنة الكاملة التي تتعدى الاقتراع إلى المشاركة في اتخاذ القرارات التي تعني المواطن)
- ❖ تسهمان في الحصول على خدمات تلبي بصورة أفضل احتياجات المواطنين ولهما تأثير إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية و البيئية للبلاد
- ❖ وينبغي إشراك أصحاب المصلحة في جميع مراحل العملية من خلال التعاون الشامل لمختلف القطاعات وآليات التشاور والإعلام والإشراك في صنع القرار
- ❖ العمل على بناء القدرات و نشر القرارات و الآليات التي اعتمدها قطاع الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية/مديرية الإدارة العامة و تدبير التنمية في هذا الشأن

6- بناء القدرات على المستوى الموضوعاتي: الأسبقية للتحضر المستدام

تحديات التحضر السريع

القيادة، الأمن، البنيات والتجهيزات الأساسية، الخدمات، الموارد، التعليم، الصحة، السلامة، النقل، الماء، التطهير، السكن، الشغل، البيئة، التقلبات المناخية، الأمن الغذائي، تدبير المخاطر و الأزمات و ما بعد الأزمات، الشراكة

مسألة رئيسية على المستوى الدولي
التغيرات والتحولات الديمغرافية على الصعيد العالمي، تطور المجتمعات، الهجرة، آثار و وقع الأزمات و ما بعد الأزمات

”داخل المدن
ستخسر أو تربح معركة
التنمية المستدامة“

عدة فرص وإمكانات كبيرة للتنمية المستدامة

إذا استجاب لتخطيط محكم، و إدارة فعالة و دعم من طرف كافة الأطراف المعنية

التحضر المستدام يستلزم

قيادة ملتزمة و نزيهة، تدبير محكم و ذو جودة، تعبئة الموارد، التزام و تعبئة المواطنين، دعم الدولة، دعم التعاون الدولي و الشراكة

7- تعزيز وتشجيع الامتياز في القطاع العام والحكمة العامة والإشادة به

- ❖ أفضل ممارسة هي ”الطريقة المثلى لحل مشكلة معينة أو لتحقيق هدف محدد ويمكن أن تُنقل إلى الآخرين وأن يستخدموها“
- ❖ وتوجد عدة تجارب ممتازة على الصعيدين العالمي والقاري و الوطني و المحلي يجب أن تُشجّع وتُدعم وتُنشر على نطاق واسع:
- جائزة الامتياز للأمم المتحدة في الخدمة العامة – قطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - منذ 2003
- الجائزة الأوروبية للقطاع العام منذ 2007 – المجلس الأوروبي
- جائزة الابتكار بإفريقيا – المؤسسة الإفريقية للإبتكار و اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- جائزة الإمتياز في الإدارة الإلكترونية – وزارة الوظيفة العمومية بالمغرب
- الجائزة الدولية لدبي في مجال الممارسات الجيدة من أجل تحسين ظروف و بيئة العيش منذ 1995 من طرف مدينة دبي

في الختام...

”الديمقراطية الفعالة والحكمة الرشيدة على جميع المستويات أساسيتين في نهاية المطاف، لمنع نشوب النزاعات، وتعزيز الاستقرار، وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي إنشاء مجتمعات محلية قادرة على البقاء، وتهيئة أماكن للعيش والعمل لليوم وللغد“

مجلس أوروبا – القمة الثالثة - إعلان وارسو، 2005

تتطلب البيئة الصعبة والمعقدة وكذلك التحديات المتعددة الراهنة أو المقبلة في مجال التنمية في مختلف أبعادها رؤية جديدة، وحكامة جديدة، وإدارة جديدة، في مجال بناء القدرات من أجل تحقيق ما يلي:

قيادة تحويلية ومحفزة

تؤمن بأن الأفضل هو من ينبغي أن يكون في خدمة الدولة (أرسطو)

دول ذات كفاءة، تحترم الدستور والديمقراطية

يتسم عملها بالذكاء والمرونة والفعالية وتتوافر لها المعلومات الوافية وتكون مطلعة على مجريات الأمور وراسخة في المجتمع وقادرة على إحداث التغيير والتكيف مع التحديات التي تقف في طريقها

تحول في الحكامة كي تتسم بالمزيد من التعاون والتشارك والانفتاح وتصير شاملة لجميع مكونات المجتمع،

وموجهة نحو خدمة المواطنين الذي يوجهون اليوم، في كل أنحاء العالم، طلبا ملحا إلى الدول - شبيها بالطلب الذي توجه به الفيلسوف ديوجين إلى الملك إسكندر قائلا له: "تنحى جانبا فانت تحجب الشمس عني"، ليس من أجل الحصول على امتيازات، ولكن فقط من أجل تهيئة مسارات آمنة ومفتوحة على السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية والتقدم

حكامة عامة غايتها المثلى خدمة التنمية المستدامة والأجيال المقبلة

وشكرا